

مبادرة الحوكمة العالمية الصينية: مبادرة إصلاح النظام الدولي القائم؟

إعداد: الباحثة / رشا غسان الظريف | الجمهورية اللبنانية

دكتوراه في العلوم السياسية والإدارية / العلوم السياسية | المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية / الجامعة اللبنانية

E-mail: Racha.zarif@hotmail.com | <https://orcid.org/0009-0009-4995-9478>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/12.34.7>

تاريخ النشر: 2026/10/15	تاريخ القبول: 2026/10/08	تاريخ الاستلام: 2026/09/18
-------------------------	--------------------------	----------------------------

للاقتباس: الظريف، رشا غسان، (2026)، مبادرة الحوكمة العالمية الصينية: مبادرة إصلاح النظام الدولي القائم؟، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، المجلد الثاني عشر، العدد 34، السنة الثالثة، ص-ص 152-171. <https://doi.org/10.70758/elqarar/12.34.7>

المستخلص

يبحث هذا البحث في مبادرة الحوكمة العالمية الصينية في ضوء التحولات البنيوية التي يشهدها النظام الدولي، ولا سيما التغير في توزيع القوة وصعود الصين كقوة كبرى، وما يرافق ذلك من نقاش حول مدى قدرة مؤسسات وقواعد الحوكمة العالمية القائمة على الإستجابة للتحولات الدولية والتحديات المتزايدة. وينطلق البحث من إشكالية تتمحور حول تحديد طبيعة التوجه الذي تعكسه المبادرة: هل يمثل مساراً لإصلاح النظام الدولي القائم، أم يتجه نحو إعادة تشكيله أو إستبداله بمنظومة حوكمة جديدة؟ ويعتمد البحث على نظرية إنتقال القوة بوصفها إطاراً لتفسير أثر التحولات في توزيع القدرات على مواقف القوى الصاعدة تجاه المؤسسات والقواعد الدولية، إلى جانب توظيف الإطار المفاهيمي للحوكمة العالمية وإصلاح المؤسسات. كما يعتمد المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الوثائق الرسمية الصينية ذات الصلة، والإستفادة من الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالصين، والنظام الدولي، والحوكمة العالمية. ويتناول البحث تطور الدور الصيني في النظام الدولي، وصولاً إلى طرح مبادرة الحوكمة العالمية عام 2025، وتحليل مبادئها وأهدافها ومجالات عملها، فضلاً عن المقترحات الصينية لعام 2026 بشأن تطوير حوكمة عالمية أكثر عدلاً وإنصافاً. وتوصل البحث إلى أنّ المبادرة تمثل، في مضمونها الرسمي، توجهاً أساسياً نحو إصلاح مؤسسات وقواعد الحوكمة الدولية القائمة، مع سعي متزامن إلى إعادة تشكيل بعض القواعد وموازين النفوذ، خاصة في ما يتعلق بتمثيل الدول النامية وصياغة قواعد المجالات الناشئة. وبذلك، لا تتجه المبادرة إلى إستبدال النظام الدولي القائم بصورة شاملة، وإنما تسعى إلى تطويره وإعادة تشكيل بعض مكوناته من داخله.

الكلمات المفتاحية: مبادرة الحوكمة العالمية، الصين، نظرية إنتقال القوة، الحوكمة العالمية، النظام الدولي.

The Chinese Global Governance Initiative: An Initiative to Reform the Existing International System?

Author: Researcher / Racha Ghassan Zarif | Lebanese Republic
PhD Candidate in Political and Administrative Sciences / Political Science |
Doctoral School of Law, Political, Administrative & Economic Sciences / Lebanese University

E-mail: Racha.zarif@hotmail.com | <https://orcid.org/0009-0009-4995-9478>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/12.34.7>

Received : 18/09/2026

Accepted : 09/10/2026

Published : 15/10/2026

Cite this article as: Zarif, Racha Ghassan, (2026), *The Chinese Global Governance Initiative: An Initiative to Reform the Existing International System?*, *ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research*, vol 12, issue 34, Third year, pp. 152-171. <https://doi.org/10.70758/elqarar/12.34.7>

Abstract

This study examines China's Global Governance Initiative (GGI) in light of the structural transformations taking place in the international system, particularly changes in the distribution of power and the rise of China as a major power, alongside the growing debate over the ability of existing global governance institutions and rules to respond to increasing international challenges and transformations. Additionally, the study addresses the central question of whether the initiative represents a path toward reforming the existing international system or whether it seeks to reshape or replace it with a new governance order. The study adopts "Power Transition Theory" as a framework for explaining the impact of changes in the distribution of capabilities on the attitudes of rising powers toward international institutions and rules, while also drawing on the conceptual framework of global governance and institutional reform. It employs a descriptive-analytical approach through an analysis of relevant Chinese official documents, complemented by academic literature on China, the international system, and global governance.

Further, the study examines the evolution of China's role in the international system, culminating in the launch of the Global Governance Initiative in 2025. It analyzes its principles, objectives, and areas of action, as well as China's 2026 proposals for developing a more just and equitable global governance system. The study concludes that, in its official formulation, the initiative primarily seeks to reform existing international governance institutions and rules, while simultaneously pursuing the reshaping of certain rules and balances of influence, particularly with regard to the representation of developing countries and rule-making in emerging domains. Accordingly, the initiative does not seek to comprehensively replace the existing international system, but rather to develop it and reshape certain of its components from within.

Keywords: Global Governance Initiative, China, Power Transition Theory, Global Governance, International System.

مقدمة عامة

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة جملة من التحولات البنيوية التي أعادت توزيع مصادر القوة والنفوذ بين مختلف الفاعلين الدوليين، وانعكست بصورة مباشرة على طبيعة المؤسسات والقواعد المنظمة للعلاقات الدولية. وقد تزامنت هذه التحولات مع تنامي المكانة الدولية للصين على الصعيد الاقتصادي والسياسي وبرزت أيضًا بانخراطها في المؤسسات الدولية وفعالية مشاركتها في معالجة القضايا العالمية. في المقابل، تصاعدت الانتقادات الموجهة إلى منظومة الحوكمة العالمية وقدرتها على الاستجابة للتحديات الدولية المتزايدة، ولا سيما في ظل تصاعد الأزمات الأمنية، الاقتصادية، البيئية، الصحية وغيرها، واستمرار الفجوة بين التحولات التي شهدتها النظام الدولي بين توزيع القوة وأنماط التمثيل داخل عدد من مؤسساته.

وفي هذا السياق، قدّمت القيادة الصينية خلال السنوات الأخيرة مجموعة من المبادرات في مجال الحوكمة العالمية أبرزها، مبادرة التنمية العالمية عام 2021، مبادرة الأمن العالمي عام 2022، مبادرة الحضارة العالمية عام 2023، مبادرة الحوكمة العالمية التي أعلن عنها الرئيس الصيني شي جين بينغ في الأول من أيلول 2025. وقد قدمت الصين هذه المبادرة باعتبارها تصورًا يهدف إلى إصلاح منظومة الحوكمة العالمية وتطويرها الى جانب المقترحات التي قدمتها الصين في حزيران 2026 حول حوكمة عالمية أكثر عدلاً وإنصافاً.

اختيار موضوع البحث وأهدافه

وتكتسب مبادرة الحوكمة العالمية أهمية خاصة بالنظر إلى تركيزها المباشر على القواعد والمؤسسات وآليات صنع القرار التي تشكل أساس النظام الدولي، وهو ما يميزها نسبيًا عن المبادرات الصينية السابقة التي انصبت بصورة أساسية على قضايا التنمية والأمن والتفاعل بين الحضارات. غير أن طرح المبادرة يشير إشكالية تتجاوز حدود أهدافها المعلنة ومبادئها الرسمية، وترتبط بصورة أساسية بطبيعة الدور الذي تسعى الصين إلى الاضطلاع به في النظام الدولي. فمن ناحية، يمكن النظر إلى المبادرة باعتبارها محاولة لإصلاح أوجه القصور في منظومة الحوكمة العالمية القائمة، ومن ناحية أخرى قد يُنظر إليها باعتبارها جزءًا من توجه صيني أوسع لإعادة توزيع القوة والنفوذ داخل النظام الدولي، والتأثير في القواعد والمعايير التي تحكمه بما يتناسب مع التحولات التي طرأت على موازين القوى العالمية.

الإطار النظري للموضوع

سيكون الإطار النظري للمبحث، قائم على نظرية انتقال القوة (Power Transition Theory) باعتبارها إطارًا نظريًا مناسبًا لتحليل العلاقة بين صعود الصين والتحولات التي يشهدها النظام الدولي، ولا سيما في ما يتعلق بطبيعة القواعد والمؤسسات المنظمة للعلاقات الدولية. وتكتسب هذه النظرية أهميتها من تركيزها على أثر التغير في توزيع القدرات بين القوى الكبرى في استقرار النظام الدولي وفي مواقف القوى

الصاعدة تجاه القواعد والترتيبات التي تحكمه.بالإضافة الى استخدام الإطار المفاهيمي للحوكمة الدولية وإصلاح المؤسسات لتفسير طبيعة التغير الذي تستهدفه مبادرة الحوكمة العالمية.

إشكالية البحث

في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي نتيجة تغير توزيع القوة وصعود الصين كقوة كبرى، وما أفرزته هذه التحولات من نقاش حول مدى قدرة مؤسسات وقواعد النظام الدولي القائم على الاستجابة للتغيرات والتحديات العالمية، فالى أي مدى تمثل مبادرة الحوكمة العالمية الصينية توجهًا نحو إصلاح النظام الدولي القائم أو محاولة لاستبداله بمنظومة حوكمة جديدة ؟

الأسئلة الفرعية

ويمكن بناء الأسئلة الفرعية بما يتطابق مباشرة مع فصلي المبحث:

كيف تفسر نظرية انتقال القوة التحولات في توزيع القوة داخل النظام الدولي، وما مدى ملاءمتها لتحليل صعود الصين؟ كيف أسهمت التحولات في النظام الدولي في إعادة طرح مسألة إصلاح منظومة الحوكمة العالمية؟ ما المبادئ والأهداف والمضامين التي تقوم عليها مبادرة الحوكمة العالمية الصينية؟ ما طبيعة تصور الصين لإصلاح مؤسسات وقواعد النظام الدولي القائم من خلال المبادرة؟ كيف يمكن تحديد موقع المبادرة بين خيار الإصلاح أو استبدال نظام الحوكمة القائم؟

الفرضية

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن مبادرة الحوكمة العالمية الصينية تتجه بصورة أساسية نحو إصلاح مؤسسات وقواعد الحوكمة الدولية القائمة، مع سعي متزامن إلى إعادة تشكيل بعض آليات توزيع النفوذ وصياغة القواعد، دون أن يتضح من مضمون المبادرة الرسمي توجه نحو إنشاء منظومة مؤسسية بديلة بالكامل.

المنهج

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الوثائق الرسمية الصينية المتعلقة بالمبادرة، إلى جانب الاستفادة من الأدبيات الأكاديمية الحديثة حول الصين والنظام الدولي والحوكمة العالمية. كما يوظف البحث مقاربة تحليلية تقوم على التمييز بين مستويين: مستوى إصلاح المؤسسات والقواعد القائمة، ومستوى إعادة تشكيل موازين القوة والنفوذ والمعايير داخل النظام الدولي.

أهمية البحث العملية والعلمية

تتمثل أهمية هذا البحث علميًا، من كونه يتناول مبادرة الحوكمة العالمية الصينية في سياق التحولات البنيوية التي يشهدها النظام الدولي، ويسعى إلى تحليل موقع الصين المتغير داخل هذا النظام، ولا سيما انتقالها من مجرد المشاركة في المؤسسات والقواعد الدولية إلى السعي للتأثير في مسارات تطورها

وصياغة بعض قواعدها ومعاييرها. أما عملياً، فتتمثل أهمية البحث في إمكانية الاستفادة من نتائجه في فهم الاتجاهات المستقبلية للدور الصيني في الحوكمة العالمية، واستشراف انعكاسات مبادرة الحوكمة العالمية على موازين القوة والنفوذ داخل النظام الدولي.

المحتوى:

في الفصل الأول من هذا البحث سنتناول الإطار النظري والمفاهيمي للموضوع من خلال عرض لنظرية انتقال القوة في النظام الدولي ومفهوم الحوكمة الدولية.

في الفصل الثاني سندرس مدى تطبيق نظرية انتقال القوة في ظل تحولات النظام الدولي الحالي وكيفية تطور دورها في هذا النظام مع عرض لمبادرة الحوكمة العالمية الصينية والمبادئ والأهداف منها.

الخاتمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

يُعنى هذا الفصل بتحديد الأسس النظرية والمفاهيمية التي يستند إليها تحليل مبادرة الحوكمة العالمية الصينية، وذلك من خلال الربط بين التحولات التي يشهدها توزيع القوة في النظام الدولي من جهة، والتغيرات التي تطرأ على مؤسسات وقواعد وآليات الحوكمة العالمية من جهة أخرى.

وعليه، ينقسم الفصل إلى فقرتين، تتناول الأولى نظرية انتقال القوة وتفسير صعود القوى الكبرى، مع التركيز على مفاهيم القوة الصاعدة والقوة المهيمنة وتكافؤ القوة والرضا عن الوضع القائم. أما الفقرة الثانية، فتتناول الحوكمة العالمية في سياق تحولات النظام الدولي، من خلال تحديد مفهومها وعلاقتها بهذا النظام، ثم توضيح مفهومي إصلاح المؤسسات والقواعد وإعادة تشكيلها، بما يسمح في نهاية الفصل بوضع مجموعة من المؤشرات التحليلية التي سيتم توظيفها في دراسة مبادرة الحوكمة العالمية الصينية.

الفقرة الأولى: نظرية انتقال القوة وتفسير صعود القوى الكبرى

تُعد نظرية انتقال القوة من النظريات التي حاولت تفسير التحولات التي تطرأ على النظام الدولي من خلال التركيز على التغير في توزيع القدرات بين القوى الكبرى، والعلاقة بين القوة المهيمنة والقوى الصاعدة، ومدى توافق هذه القوى أو تعارضها حول قواعد النظام القائم. وقد ارتبطت الصياغة الأولى للنظرية بأعمال الأمريكي أفريد أورغانسكي⁽¹⁾ الذي قدم فيه تصوراً للنظام الدولي يختلف في بعض جوانبه عن التصورات الواقعية التقليدية، من خلال النظر إلى النظام بوصفه بنية هرمية تتفاوت فيها الدول من حيث القوة والمكانة، بدل النظر إليه باعتباره مجرد تجمع من وحدات متساوية في ظل حالة من الفوضى الدولية.

وانطلقت نظرية انتقال القوة من فكرة أساسية مفادها أن توزيع القوة بين الدول ليس ثابتاً، وإنما يتغير بمرور الزمن نتيجة اختلاف معدلات النمو الاقتصادي، الديموغرافي، التكنولوجي والعسكري بين الدول. ويترتب على هذا التفاوت تغير في القدرات النسبية للدول وتغير بالتالي لمواقعها داخل هيكل النظام الدولي، فالدولة التي تحقق معدلات نمو مرتفعة تستطيع الانتقال تدريجياً من موقع أدنى إلى موقع أكثر أهمية، وقد تتحول مع استمرار نمو قدراتها إلى قوة كبرى قادرة على التأثير في قواعد النظام وترتيباته. ومن هنا، فإن انتقال القوة لا يشير إلى مجرد زيادة القوة المطلقة لدولة معينة، وإنما إلى عملية تغير في القدرات النسبية للدول وما يترتب عليها من تحول في مواقعها داخل النظام الدولي.

وتفترض النظرية أن النظام الدولي يتسم بدرجة من التراتبية، بحيث توجد قوة مهيمنة تتمتع بموقع متقدم في توزيع القدرات، إلى جانب مجموعة من القوى الكبرى والمتوسطة والدول الأقل قوة. وتقوم القوة المهيمنة بدور رئيسي في المحافظة على الترتيبات التي يقوم عليها النظام، بما في ذلك المؤسسات

(1) A. F. K. Organski, World Politics, Alfred A. Knopf, New York, Volume 53, Issue 2, 1958, p.326.

والقواعد والمعايير التي تنظم العلاقات الدولية. ولا تقتصر أهمية القوة المهيمنة على امتلاك قدرات مادية أكبر من بقية الدول، وإنما ترتبط أيضًا بقدرتها على التأثير في وضع القواعد وإدارة المؤسسات التي تشكل الإطار التنظيمي للنظام الدولي.⁽¹⁾

في المقابل، تشير القوة الصاعدة إلى الدولة التي تشهد نموًا متسارعًا في قدراتها الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعسكرية، بما يؤدي إلى تحسن موقعها النسبي داخل النظام الدولي. ولا يعني صعود الدولة بالضرورة أنها تتبنى موقفًا رافضًا للنظام القائم، إذ يمكن للقوة الصاعدة أن تستفيد من المؤسسات القائمة وتشارك فيها وتسعى في الوقت نفسه إلى زيادة نفوذها داخلها. ومن ثم، فإن مجرد صعود قوة جديدة لا يكفي لتفسير احتمالات التوتر أو الاستقرار، وإنما ينبغي النظر كذلك إلى موقف هذه القوة من القواعد والترتيبات التي تحكم النظام الدولي.⁽²⁾

وفي هذا السياق، يمثل «الرضا» على الوضع القائم متغيرًا مهمًا في تفسير العلاقة بين انتقال القوة والاستقرار الدولي. فصعود قوة جديدة لا يؤدي بصورة آلية إلى الصراع، وإنما تتوقف تداعياته على مدى توافق مصالح القوة الصاعدة مع القواعد والترتيبات القائمة. فإذا كانت القوة الصاعدة ترى أن المؤسسات والقواعد القائمة توفر لها مجالًا مناسبًا للمشاركة والتأثير، فقد تسعى إلى زيادة مكانتها من داخل النظام. أما إذا رأت أن المؤسسات القائمة لا تعكس مكانتها أو مصالحها بصورة مناسبة، فقد تتجه إلى المطالبة بإصلاحها أو تعديل بعض قواعدها وآليات عملها.⁽³⁾

ومن هنا، ترتبط عملية انتقال القوة بمسألة التغير المؤسسي والقواعدي داخل النظام الدولي. فالتغير في توزيع القدرات قد يؤدي إلى ظهور فجوة بين الوزن الفعلي للقوى الدولية وبين درجة تمثيلها وموقعها داخل بعض المؤسسات الدولية. وكلما اتسعت هذه الفجوة، ازدادت المطالب بإجراء تعديلات على المؤسسات وآليات صنع القرار والقواعد المنظمة للعلاقات الدولية. ويمكن أن تتخذ هذه التعديلات شكل إصلاح المؤسسات القائمة، أو تطوير قواعد جديدة، أو إنشاء ترتيبات ومؤسسات موازية، بحسب طبيعة مصالح القوة الصاعدة ودرجة رضاها عن النظام القائم.

الفقرة الثانية: الحوكمة العالمية وإصلاح النظام الدولي أو إعادة تشكيله

أدى تزايد الترابط بين الدول والمجتمعات والاقتصادات إلى توسيع نطاق القضايا التي تتجاوز قدرة الدولة الوطنية المنفردة على معالجتها، وهو ما أسهم في بروز مفهوم الحوكمة العالمية باعتباره أحد المفاهيم الأساسية في دراسة العلاقات الدولية المعاصرة. وترتبط الحوكمة العالمية بالحاجة إلى تنظيم القضايا والمشكلات ذات الطابع العابر للحدود من خلال مجموعة متنوعة من القواعد والمؤسسات والآليات

(1) A. F. K. Organski, World Politics, op.cit, pp. 322-333

(2) Ronald L Tammen, Jacek Kugler, Douglas Lemke, Foundations of Power Transition Theory, in Oxford academic, 26 October 2017:

<https://academic.oup.com/edited-volume/62239/chapter/550775590> (accessed 15-9-2026)

(3) ibid.

التي تسمح للدول والفاعلين الدوليين بالتنسيق والتعاون واتخاذ القرارات دون أن يعني ذلك وجود حكومة عالمية مركزية. ويضم النظام الدولي مجموعة واسعة من المؤسسات والقواعد التي تطورت تاريخياً لتنظيم العلاقات الدولية، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات والوكالات المتخصصة وغيرها من الأطر متعددة الأطراف. وتقوم هذه المؤسسات بوظائف مختلفة، من بينها وضع القواعد، تنسيق السياسات، تسوية النزاعات، توفير آليات للتعاون الدولي والمساهمة في معالجة القضايا العالمية المشتركة.⁽¹⁾

غير أن المؤسسات والقواعد الدولية لا تبقى ثابتة بصورة دائمة، وإنما تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة الدولية. فالتغير في توزيع القوة الاقتصادية والسياسية وظهور قوى جديدة أو ظهور قضايا لم تكن تحظى بالمستوى نفسه من الاهتمام عند إنشاء المؤسسات القائمة، كلها عوامل تثير أسئلة حول مدى قدرة مؤسسات الحوكمة الدولية على مواكبة التحولات الدولية.

ومن هنا يبرز مفهوم إصلاح المؤسسات الدولية من خلال إدخال تعديلات على المؤسسات والقواعد والآليات القائمة بهدف تحسين قدرتها على أداء وظائفها ومعالجة الاختلالات التي ظهرت نتيجة التغيرات الدولية مع الحفاظ على الإطار المؤسسي الأساسي للنظام القائم. وقد يأخذ الإصلاح عدة صور منها، تعديل آليات التمثيل والتصويت، زيادة مشاركة الدول النامية، تطوير قواعد العمل داخل المؤسسات، تحسين القدرة على الاستجابة للآزمات والتحديات الجديدة وغيرها من الإجراءات التعديلية. ويختلف الإصلاح عن إنشاء نظام بديل، إذ يفترض الأول الاستمرار في المؤسسات الأساسية مع تعديل بعض جوانبها، في حين يشير الثاني إلى الانتقال نحو ترتيبات مؤسسية مختلفة تحل محل الترتيبات القائمة.⁽²⁾

واستناداً إلى ما سبق، سنعرض أبرز معايير التمييز بين الإصلاح وإعادة التشكيل من خلال مجموعة مؤشرات سيتم توظيفها لاحقاً في تحليل مبادرة الحوكمة العالمية الصينية بناءً على مضمونها ومقترحاتها ومؤشرات التمييز بين الإصلاح وإعادة التشكيل.

❖ أبرز مؤشرات التمييز بين الإصلاح وإعادة التشكيل:

- **المؤسسات الدولية:** يُنظر إلى المبادرة بوصفها إصلاحية عندما تدعو إلى تطوير المؤسسات القائمة وتحسين كفاءتها وتمثيلها دون المساس بإطارها الأساسي. أما الدعوة إلى إنشاء مؤسسات بديلة تحل محل المؤسسات القائمة، أو نقل الوظائف الأساسية للحوكمة إلى ترتيبات مستقلة عنها، فتشير إلى درجة أعلى من إعادة التشكيل.

(1) Naveen Kumar Arora, Isha Mishra, "United Nations Sustainable Development Goals 2030 and environmental sustainability: race against time", Environmental Sustainability 2, no. 4, 2019, pp. 339–342.

(2) شريف سيف الدين حسين خليل، تطور مفهوم الحوكمة وأثره في إعادة تشكيل التوازن الاستراتيجي في النظام الدولي، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 27، العدد الثاني، نيسان 2026، ص. 214-215: https://jsst.journals.ekb.eg/article_484588_ab2e5ab432077b3ae77a35c85ac7d97c.pdf (accessed 21-9-2026)

- **التمثيل وصنع القرار:** تتمثل مؤشرات الإصلاح في المطالبة بزيادة تمثيل الدول النامية وتوسيع مشاركتها في المؤسسات القائمة وتطوير آليات صنع القرار فيها. أما إعادة التشكيل فتظهر عندما يرتبط ذلك بإعادة نقل مركز الثقل في صنع القرار إلى ترتيبات جديدة أو مؤسسات موازية.
 - **مستوى القواعد الدولية:** تكون المبادرة ذات طابع إصلاحي عندما تسعى إلى تعديل أو تطوير قواعد قائمة، بينما يشير طرح قواعد ومعايير جديدة في مجالات لم تكن منظمة بصورة كافية إلى إمكانية مساهمتها في إعادة تشكيل بعض مكونات الحوكمة الدولية.
 - **المجالات الناشئة:** تمثل مشاركة الدولة في صياغة قواعد جديدة للذكاء الاصطناعي والفضاء السيبراني والفضاء الخارجي والبيانات وغيرها من المجالات مؤشراً على انتقال الحوكمة من مجرد إدارة المؤسسات القائمة إلى المشاركة في تحديد القواعد المستقبلية. ويكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة في دراسة الدور الصيني، لأن التأثير في القواعد الجديدة قد يكون أحد أهم أشكال ممارسة القوة داخل النظام الدولي المعاصر.
- وبناءً على هذه المؤشرات، يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات مترابطة: **الإصلاح المؤسسي** الذي يحافظ على المؤسسات القائمة مع تعديل بعض جوانبها، **إعادة تشكيل جزئي** يتضمن تغيير بعض القواعد، و**إعادة تشكيل بنيوية شاملة** ترتبط بإقامة مؤسسات وقواعد بديلة تحل محل البنية الأساسية للنظام القائم.
- وعليه، يوفر هذا الإطار النظري والمفاهيمي أساساً لتحليل مبادرة الحوكمة العالمية الصينية في الفصل الثاني، من خلال دراسة موقعها من المؤسسات الدولية القائمة، وموقفها من القواعد والمعايير الدولية، مقترحاتها المتعلقة بتمثيل الدول النامية، المجالات الجديدة للحوكمة، مدى ارتباط ذلك بتزايد القوة الصينية وقدرتها على التأثير في مسارات الحوكمة العالمية.

الفصل الثاني: تطور الدور الصيني ومبادرة الحوكمة العالمية

يتناول هذا الفصل تطور الدور الصيني في النظام الدولي، وصولاً إلى بروز مبادرة الحوكمة العالمية باعتبارها إحدى أبرز المبادرات الصينية المرتبطة بتطوير منظومة الحوكمة الدولية. ويناقش الفصل السياقات والتحديات التي مهدت لطرح المبادرة، ثم يحلل مبادئها وأهدافها ومضامينها ومجالات عملها، وصولاً إلى تحديد طبيعة التوجه الذي تعكسه المبادرة بين إصلاح النظام الدولي القائم وإعادة تشكيل بعض قواعده ومؤسساته.

الفقرة الأولى: تطور الدور الصيني في النظام الدولي

يُعدّ صعود الصين من أبرز الحالات التي يمكن توظيف نظرية انتقال القوة في تحليلها، نظراً لما أحدثه النمو الصيني من تغيرات في توزيع القوة على المستوى الدولي. فقد أسهم النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي والتعاظم التدريجي للقدرات العسكرية الصينية في تعزيز مكانة الصين كقوة كبرى، وأدى في الوقت نفسه إلى تقليص جانب من الفجوة في القدرات بينها وبين الولايات المتحدة. ولذلك، لم يعد صعود الصين مجرد تحول في مكانتها الوطنية، وإنما أصبح عاملاً مؤثراً في بنية النظام الدولي وفي طبيعة العلاقة بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة.

كما احتلت الصين المرتبة الثانية في تصنيف دول العالم بحسب الناتج المحلي الإجمالي (الجدول رقم 1) وهذا يعطي فكرة أولية عن موقع الصين وأنها تكتسب أهمية متصاعدة وانتقالها التدريجي إلى صفوف القوى الكبرى. فاستمرار تنامي القدرات الصينية يعزز قدرتها على ممارسة دور أكبر في صياغة القواعد والترتيبات الدولية، كما يرفع من مستوى التنافس بينها وبين الولايات المتحدة حول النفوذ والمكانة ومحددات النظام الدولي. ومن هنا، يصبح مفهوم تكافؤ القوة ذا أهمية في تحليل مستقبل العلاقة بين الطرفين، باعتبار أن تضائل الفجوة في القدرات يمكن أن ينتقل بالعلاقة من مرحلة الهيمنة الواضحة إلى مرحلة أكثر تنافسية.⁽¹⁾

(1) Alex Wang, La réémergence de la Chine : un miracle dans l'histoire humaine, in revue de géopolitique, 6 mai 2026.

جدول رقم 1: تصنيف دول العالم بحسب الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾

GDP (Nominal) Ranking										
Country/Economy	GDP (Nominal) (billions of \$)						Growth (%)	GDP per capita (Nominal) (\$)		Continent
	2025	Rank	2026	Rank	Share (%)	Diff	2026	2026	Rank	
United States	30,767.08	1	32,383.92	1	25.6	-	2.32	94,430	8	North America
China, People's Republic of	19,626.25	2	20,851.59	2	16.5	11,532	4.41	14,874	77	Asia
Germany	5,048.06	3	5,452.86	3	4.32	15,399	0.79	65,303	18	Europe
Japan	4,435.16	4	4,379.25	4	3.47	1,074	0.72	35,703	43	Asia
United Kingdom	4,003.02	5	4,264.79	5	3.38	114	0.80	61,056	20	Europe
India	3,916.31	6	4,153.19	6	3.29	112	6.48	2,813	153	Asia
France	3,368.93	7	3,596.09	7	2.85	557	0.86	52,083	27	Europe
Italy	2,550.11	9	2,738.16	8	2.17	858	0.52	46,505	29	Europe
Russian Federation	2,587.94	8	2,656.45	9	2.10	81.7	1.09	18,325	68	Europe
Brazil	2,279.92	11	2,635.91	10	2.09	20.5	1.91	12,313	83	South America
Canada	2,319.90	10	2,507.34	11	1.99	129	1.50	60,305	21	North America
Australia	1,839.96	14	2,123.96	12	1.68	383	2.01	75,648	12	Oceania
Mexico	1,832.64	15	2,120.86	13	1.68	3.11	1.64	15,779	74	North America
Spain	1,903.83	12	2,091.22	14	1.66	29.6	2.09	41,563	33	Europe
Korea, Republic of	1,872.38	13	1,931.01	15	1.53	160	1.86	37,412	40	Asia
Türkiye, Republic of	1,597.30	16	1,640.22	16	1.30	291	3.37	19,018	66	Europe
Indonesia	1,445.64	17	1,539.87	17	1.22	100	4.95	5,362	125	Asia
Netherlands, The	1,332.24	18	1,449.70	18	1.15	90.2	1.23	79,918	10	Europe
Saudi Arabia	1,276.94	19	1,388.68	19	1.10	61.0	3.12	37,811	38	Asia
Switzerland	1,043.54	20	1,146.91	20	0.908	242	1.34	126,177	4	Europe
Poland, Republic of	1,035.59	21	1,134.25	21	0.898	12.7	3.32	31,336	47	Europe
Taiwan Province of China	920.05	22	976.72	22	0.773	158	5.18	42,103	32	Asia
Ireland	718.14	24	779.38	23	0.617	197	2.52	140,186	3	Europe
Belgium	724.92	23	776.73	24	0.615	2.65	0.66	65,112	19	Europe
Sweden	669.00	26	760.48	25	0.602	16.2	1.96	70,676	13	Europe
Israel	610.78	27	719.85	26	0.570	40.6	3.53	69,804	15	Asia
Argentina	681.49	25	688.38	27	0.545	31.5	3.50	14,357	78	South America
Singapore	603.87	28	659.57	28	0.522	28.8	3.51	107,758	6	Asia
Austria	579.93	29	623.72	29	0.494	35.9	0.68	67,761	17	Europe
United Arab Emirates	571.64	31	621.55	30	0.492	2.17	3.14	54,214	24	Asia

غير أن تفسير الصعود الصيني لا يمكن أن يعتمد على قياس القوة المادية وحدها، بل يتطلب تحليل موقف الصين من النظام الدولي القائم. فوفقاً لنظرية انتقال القوة، لا تكمن المشكلة الأساسية في أن الصين أصبحت أكثر قوة، وإنما في كيفية توظيف هذه القوة في مدى توافق رؤيتها ومصالحها مع القواعد والترتيبات القائمة⁽²⁾. فإذا كان تنامي القوة الصينية مصحوباً بدرجة مرتفعة من القبول بالقواعد والمؤسسات الأساسية

(1) International Monetary Fund World Economic Outlook, 24 October 2025:

<https://statisticstimes.com/economy/projected-world-gdp-ranking.php> (accessed 28-11-2025)

(2) Shubhra Ranjan Team, Understanding Power Transition Theory: Why Rising Powers and Established States

للنظام الدولي، فإن زيادة موازين القوة للصين قد تفضي إلى إعادة توزيع تدريجية وسلمية للأدوار والمكانة. أما إذا اقترن الصعود الصيني برؤية تسعى إلى تعديل جوهري في القواعد أو الترتيبات التي يقوم عليها النظام، فإن تقارب القدرات مع الولايات المتحدة قد يصبح مصدرًا متزايدًا للتنافس وعدم الاستقرار. وعليه، يمكن توظيف نظرية انتقال القوة في دراسة صعود الصين من خلال تحليل التفاعل بين ثلاثة أبعاد مترابطة: مسار نمو القوة الصينية، مدى تقارب قدراتها مع قدرات الولايات المتحدة ودرجة رضاها عن الوضع القائم في النظام الدولي. ويسمح هذا الإطار بتفسير طبيعة التحولات الجارية دون افتراض أن الصعود الصيني يقود بصورة حتمية إلى المواجهة. فاحتمال الصراع يرتبط بمدى اقتران التحول في توزيع القوة بوجود خلافات جوهرية حول قواعد النظام ومؤسساته وموقع كل من الصين والولايات المتحدة داخله.⁽¹⁾

الفقرة الثانية: مبادرة الحوكمة العالمية: المبادئ والأهداف

شهد الدور الصيني تحولًا تدريجيًا من التركيز على التكيف مع المؤسسات والقواعد الدولية القائمة والمشاركة فيها، إلى سعي أكثر وضوحًا إلى التأثير في تطوير بعض القواعد والمعايير وأجندات الحوكمة الدولية.

وفي الأول من أيلول 2025، طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ «مبادرة الحوكمة العالمية» (Global Governance Initiative – GGI) خلال ترؤسه اجتماع «منظمة شنغهاي للتعاون بلس» المنعقد في مدينة تيانجين الصينية. وجاء طرح المبادرة في سياق ما تصفه القيادة الصينية بمرحلة من التحولات العميقة في النظام الدولي وتزايد التحديات العابرة للحدود، وفي الذكرى الثمانين لتأسيس منظمة الأمم المتحدة. وقد ربط شي جين بينغ المبادرة بالحاجة إلى بناء نظام للحوكمة العالمية يكون «أكثر عدلاً وإنصافاً»، مع التأكيد على استمرار مركزية الأمم المتحدة والتزام النظام الدولي بمبادئ ميثاقها والقانون الدولي. وفي اليوم نفسه أصدرت وزارة الخارجية الصينية «الوثيقة المفاهيمية لمبادرة الحوكمة العالمية»، التي حددت الأسس النظرية والمبادئ والاتجاهات العملية للمبادرة.

وتنطلق المبادرة - وفق التصور الصيني الرسمي - من تشخيص وجود ما تسميه بكين «عجزاً في الحوكمة العالمية»، يرتبط بثلاثة جوانب رئيسية: ضعف تمثيل دول الجنوب العالمي والدول النامية في مؤسسات صنع القرار الدولي، تراجع فعالية أو سلطة بعض المؤسسات والآليات متعددة الأطراف، ووجود فجوات في القواعد الدولية أمام قضايا ومجالات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي والفضاء السيبراني والفضاء الخارجي. ومن هذا المنطلق، لا تطرح الصين إنشاء نظام دولي بديل بالكامل، وإنما إصلاح وتطوير النظام القائم والمؤسسات الدولية بما يجعلها أكثر تمثيلاً وفعالية وقدرة على الاستجابة للتحديات العالمية.

وتؤكد الوثيقة المفاهيمية أن المبادرة تستند إلى خمسة مبادئ أساسية هي: المساواة في السيادة، سيادة

Clash?, Shubhra Ranjan ,10 February 2026.

(1) Miles Kahler, Global Governance in the Twenty-First Century: Sustain, Reform, Transform, in Carnegie Endowment for International Peace, 11 June 2026:

<https://carnegieendowment.org/research/2026/06/global-governance-in-the-twenty-first-century-sustain-reform-transform> (accessed 21-9-2026)

القانون الدولي، التعددية، النهج المتمحور حول الإنسان وتحقيق نتائج عملية وفعالية في التطبيق.⁽¹⁾ وتعني الصين بمبدأ المساواة في السيادة هو احترام سيادة الدول وحقوقها في اختيار نظامها الاجتماعي ومساوئها التنموي، إلى جانب منح الدول - بغض النظر عن حجمها أو قوتها - حقًا متساويًا في المشاركة في القرارات الدولية. وترتبط هذه الرؤية بدعوة الصين إلى زيادة تمثيل الدول النامية ودول الجنوب العالمي في مؤسسات صنع القرار الدولي. أما المبدأ الثاني، المتمثل في سيادة القانون الدولي، فيقوم على التأكيد على مركزية ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه باعتبارها أساسًا لتنظيم العلاقات الدولية. وتدعو الصين في هذا السياق، إلى تطبيق القواعد الدولية بصورة متساوية ومن دون ازدواجية في المعايير وإلى تطوير قواعد جديدة للمجالات الناشئة التي لم تستكمل فيها أطر الحوكمة الدولية ومنها الذكاء الاصطناعي والفضاء السبراني والفضاء الخارجي والمناطق البحرية العميقة والمناطق القطبية.

ويشكل التعددية المبدأ الثالث للمبادرة، إذ تؤكد الصين أن معالجة القضايا العالمية ينبغي أن تقوم على التشاور الواسع والمساهمة المشتركة وتقاسم المنافع. وفي هذا الإطار، تمنح المبادرة منظمة الأمم المتحدة موقعًا مركزيًا باعتبارها المنصة الأساسية للتعددية والحوكمة العالمية، مع الدعوة إلى تعزيز دورها بدلاً من إنشاء ترتيبات تستبعد أو تحل محلها. كما تؤكد الصين ضرورة تطوير المؤسسات والآليات الدولية بما يتيح مشاركة أوسع للدول النامية في وضع القواعد الدولية وصنع القرارات.

ويركز المبدأ الرابع على النهج المتمحور حول الإنسان، حيث ترى الصين أن رفاه الشعوب ينبغي أن يمثل الغاية النهائية للحوكمة العالمية. ووفق هذا التصور، لا تقتصر الحوكمة الدولية على إدارة العلاقات بين الدول، وإنما ينبغي أن تسهم في تحقيق التنمية المشتركة، تعزيز الأمن، الاستجابة للتحديات العالمية وتحسين الظروف المعيشية للسكان. أما المبدأ الخامس، المتعلق بتحقيق نتائج عملية، فيؤكد أن قيمة الحوكمة الدولية تقاس بقدرتها على معالجة المشكلات الفعلية وتحويل المبادئ والالتزامات السياسية إلى إجراءات ونتائج ملموسة.

○ الورقة البيضاء الصينية لعام 2026 وتطوير مفهوم المبادرة⁽²⁾

في 17 حزيران 2026، أصدر مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني ورقة بيضاء بعنوان «حوكمة عالمية أكثر عدلاً وإنصافاً: مبادئ الصين ومقترحاتها وإجراءاتها». وتُعد الوثيقة عرضًا أكثر تفصيلاً للرؤية الصينية للحوكمة العالمية ولموقع مبادرة GGI ضمن السياسة الخارجية الصينية. وتتكون الورقة من خمسة فصول رئيسية تتناول التحديات التي تواجه العالم، ومضامين مبادرة الحوكمة العالمية، والمساهمات الصينية في الحوكمة الدولية، واتجاهات تطوير النظام العالمي، ثم سبل المضي قدماً في تنفيذ المبادرة. وتعرض الورقة البيضاء النظام الدولي القائم بوصفه نظامًا يواجه مجموعة من أوجه القصور، من بينها ضعف تمثيل الدول النامية، والحاجة إلى رفع كفاءة المؤسسات متعددة الأطراف، ووجود فجوات في قواعد

(1) D.C.S. Mayal, China's Global Governance Initiatives: Diplomacy-Intelligence Convergence, observer research foundation, 13 April 2026, pp3-4

(2) The State Council Information Office of the People's Republic of China, More Just and Equitable Global Governance: China's Principles, Proposals and Actions, June 2026:

https://english.www.gov.cn/archive/whitepaper/202606/17/content_WS6a326192c6d00ca5f9a0bab7.html (accessed 17-9-2026)

الحوكمة في عدد من المجالات الجديدة. وتدعو الصين، في هذا السياق، إلى إصلاح النظام القائم بدلاً من هدمه أو استبداله بالكامل، مع الحفاظ على النظام الدولي الذي تتمحور مؤسساته حول الأمم المتحدة، وتعزيز القواعد المستندة إلى القانون الدولي.

وترتبط الوثيقة بين إصلاح الحوكمة العالمية والتحول في توزيع القوة الاقتصادية والسياسية الدولية، ولا سيما تساعد أهمية الاقتصادات الناشئة ودول الجنوب العالمي. وتدعو الصين إلى زيادة تمثيل هذه الدول وصوتها في المؤسسات الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. وتطرح في هذا السياق إصلاحات تتعلق بالبنية المالية الدولية، وتشير بصورة خاصة إلى الحاجة إلى مراجعة حصص صندوق النقد الدولي وهيكل مساهمات البنك الدولي بما يعكس، وفق الرؤية الصينية، التحولات في الاقتصاد العالمي.

○ مجالات العمل في مبادرة الحوكمة العالمية⁽¹⁾

حددت الوثيقة المفاهيمية لعام 2025، والورقة البيضاء لعام 2026، مجموعة من المجالات التي ترى الصين أنها تحتاج إلى تطوير قواعد وآليات الحوكمة الدولية فيها. ويمكن تصنيف أبرز هذه المجالات على النحو الآتي:

- إصلاح النظام المالي الدولي: تدعو الصين إلى تطوير البنية المالية الدولية بما يجعل تمثيل الاقتصادات النامية والناشئة أكثر توافقاً مع وزنها في الاقتصاد العالمي، وتشير إلى دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية متعددة الأطراف في هذا السياق. كما تربط الصين هذا المجال بتعزيز التعاون بين دول الجنوب العالمي وبأطر مثل مجموعة بريكس.
- الذكاء الاصطناعي: تعتبر الصين الذكاء الاصطناعي أحد المجالات الجديدة التي تتطلب قواعد دولية أكثر تطوراً. وتدعو إلى تعزيز التعاون الدولي في حوكمة الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على الأمن والأخلاقيات وتقليص الفجوة الرقمية، وإلى منح الأمم المتحدة دوراً في تطوير إطار دولي واسع التوافق لحوكمة الذكاء الاصطناعي.
- الفضاء السيبراني والبيانات: تركز الرؤية الصينية على احترام ما تسميه «السيادة السيبرانية»، إلى جانب تعزيز التعاون الدولي في أمن الفضاء السيبراني وتدفقات البيانات والحوكمة الرقمية. وتدعم الصين استمرار الأمم المتحدة باعتبارها قناة رئيسية لتطوير قواعد الحوكمة الدولية للفضاء السيبراني.
- المناخ: تربط الصين إصلاح الحوكمة المناخية بمبدأ «المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة»، وتؤكد ضرورة مراعاة مصالح الدول النامية وتعزيز التعاون المناخي الدولي، ولا سيما من خلال التعاون بين دول الجنوب العالمي.
- التجارة الدولية: تدعو الصين إلى الحفاظ على النظام التجاري متعدد الأطراف وتعزيز دوره، مع اعتبار منظمة التجارة العالمية محوراً أساسياً لهذا النظام. كما تربط إصلاح الحوكمة التجارية بزيادة مشاركة الدول النامية في صياغة قواعد التجارة الدولية.

(1) D.C.S. Mayal, China's Global Governance Initiatives: Diplomacy-Intelligence Convergence, op.cit, pp.8-13.

• الفضاء الخارجي والمجالات الجديدة: ترى الصين ضرورة تطوير القواعد الدولية المتعلقة باستخدام الفضاء الخارجي، بما يحافظ على الاستخدام السلمي له ويمنع سباق التسلح فيه. كما تشمل رؤية الحوكمة الصينية مجالات أخرى ناشئة، مثل المناطق القطبية وأعالي البحار والمناطق البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

○ الهدف من مبادرة الحوكمة العالمية

يمكن النظر إلى مبادرة الحوكمة العالمية، باعتبارها محاولة صينية للانتقال من المشاركة في المؤسسات والقواعد الدولية القائمة إلى المشاركة بصورة أكثر نشاطاً في إعادة صياغة قواعد الحوكمة الدولية ومؤسساتها وأجنداتها. وتظهر هذه النزعة في تركيز المبادرة على تمثيل الدول النامية، إصلاح المؤسسات المالية الدولية، تطوير قواعد المجالات التكنولوجية الجديدة، تعزيز دور الأمم المتحدة والحفاظ على التعددية.

وفي الوقت نفسه، تقدم المبادرة تعزيز وتوسيع النفوذ الإقليمي والدولي للصين بأبعاد جيوبوليتيكية وجيو-اقتصادية مهمة فحواها القدرة على التأثير في صياغة القواعد والمعايير الدولية والعمل على تطوير دورها في النظام الدولي، إذ لا تقتصر على التعاون الاقتصادي أو الأمني وإنما تتناول بصورة مباشرة قواعد الحوكمة الدولية والمؤسسات التي تنتج هذه القواعد وتنفيذها. ومن ثم، فإن دراسة المبادرة تتيح فهماً أوسع لتحول السياسة الخارجية الصينية من التركيز على الاستفادة من النظام الدولي القائم إلى السعي بصورة أكثر وضوحاً إلى المشاركة في صياغة وإصلاح قواعده وآليات عمله وتشكيل بعض معاييرهِ.⁽¹⁾

○ موقع GGI ضمن المبادرات الصينية العالمية

تضع الصين مبادرة الحوكمة العالمية ضمن إطار أوسع من المبادرات الدولية التي أطلقها شي جين بينغ خلال السنوات الأخيرة. ووفق الوثيقة المفاهيمية الرسمية، تتكامل مبادرة التنمية العالمية (GDI) مع أجندة التنمية الدولية، وتركز مبادرة الأمن العالمي (GSI) على قضايا الأمن وتسوية النزاعات من خلال الحوار والتشاور، بينما تركز مبادرة الحضارة العالمية (GCI) على الحوار بين الحضارات والتبادل والتعلم المتبادل، في حين تتناول مبادرة الحوكمة العالمية (GGI) إصلاح نظام الحوكمة الدولية وقواعده ومؤسساته. وبهذا المعنى، تقدم الصين المبادرات الأربع باعتبارها ذات مجالات تركيز مختلفة ولكن مترابطة ضمن تصور أوسع لبناء «مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية». أما مبادرة الحزام والطريق (BRI) فتحتل موقعاً مختلفاً؛ فهي إطار واسع للتعاون الاقتصادي والاستثماري والبنية التحتية والاتصال بين الصين وشركائها، وقد استخدمتها الصين أيضاً كمنصة للتعاون الدولي. ولذلك يمكن تناولها في المبحث بوصفها إحدى الأدوات المهمة في السياسة الخارجية الصينية، ولكن ينبغي تجنب تصنيفها رسمياً ضمن «المبادرات العالمية الأربع» التي تربطها الوثائق الصينية مباشرة بمفهوم الحوكمة العالمية⁽²⁾.

(1) Wang Yi, Saisir en profondeur l'importance historique majeure de l'Initiative pour la gouvernance mondiale et forger une synergie forte en vue de construire une communauté d'avenir partagé pour l'humanité, ministère des affaires étrangères république populaire de la chine, 16 octobre 2025:

https://www.mfa.gov.cn/fra/wjdt/bzhd/202511/t20251104_11746477.html (accessed 29-9-2026)

(2) Henry Tugendhat, China's Global Initiatives Are Worth Taking Seriously, in foreign policy, 30 October 2025:

الخاتمة

إن مبادرة الحوكمة العالمية الصينية تأتي في سياق تحولات بنيوية يشهدها النظام الدولي، في مقدمتها تغير توزيع القوة وصعود الصين كقوة كبرى، وما رافق ذلك من تزايد المطالب بإصلاح منظومة الحوكمة العالمية وجعل مؤسساتها أكثر تمثيلاً وفعالية وقدرة على الاستجابة للتحولات والتحديات الدولية. ومن خلال توظيف نظرية انتقال القوة، يتضح أن صعود الصين لا يمثل مجرد زيادة في قدراتها المادية، وإنما يرتبط أيضاً بتنامي قدرتها على التأثير في القواعد والمؤسسات التي تنظم النظام الدولي.

وقد أظهر تحليل المبادرة ومؤشرات الحوكمة العالمية أن التحول الذي تدفع نحوه الصين لا يتخذ صورة استبدال شامل للنظام الدولي القائم، وإنما يجمع بين اتجاه واضح نحو الإصلاح وبين محاولات لإعادة تشكيل بعض قواعده ومؤسساته وموازين النفوذ داخله. فعلى مستوى المؤسسات الدولية، تبرز الدعوة إلى إصلاح آليات الحوكمة القائمة وتطويرها بما يتلاءم مع التحولات في توزيع القوة. وينطبق ذلك بصورة خاصة على الأمم المتحدة، حيث تؤكد الصين استمرار مركزية المنظمة وميثاقها والقانون الدولي مع الدعوة إلى إصلاح بعض جوانب منظومة الحوكمة وجعلها أكثر تمثيلاً وفعالية. أما على مستوى المؤسسات المالية الدولية، فيأخذ الإصلاح بعداً إضافياً يتمثل في المطالبة بإعادة توزيع جانب من النفوذ والتمثيل بما يعكس التحولات في وزن الاقتصادات والقوى الدولية.

وفي الوقت نفسه، تكشف التطورات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي عن مجال جديد لإعادة تشكيل قواعد الحوكمة، إذ لم تعد المنافسة على النفوذ المؤسسي مقتصرة على المؤسسات التقليدية، وإنما امتدت إلى المجالات التكنولوجية الناشئة التي تتطلب وضع قواعد ومعايير وممارسات جديدة. كما أن ظهور المؤسسات والترتيبات الموازية يعكس درجة محدودة من إعادة تشكيل آليات الحوكمة الدولية، من خلال إنشاء أطر جديدة أو توسيع البدائل المتاحة أمام الدول، دون أن يعني ذلك بالضرورة إحلال هذه الترتيبات محل المؤسسات القائمة.

وعليه، فإن الإجابة عن إشكالية البحث تتمثل في أن المبادرة تمثل أساساً توجهاً نحو الإصلاح المؤسسي، مقترناً بإعادة تشكيل جزئية لبعض القواعد والمؤسسات ومواقع النفوذ وليس استبدال النظام الدولي القائم.

وبذلك، تعكس المبادرة انتقال الصين من موقع التفاعل مع قواعد النظام الدولي والتكيف معها إلى موقع أكثر فاعلية في المشاركة في تطويرها والتأثير في اتجاهاتها. ويظهر هذا الانتقال من خلال الجمع بين العمل داخل المؤسسات الدولية القائمة، المطالبة بإصلاحها، السعي إلى زيادة التمثيل والنفوذ داخل المؤسسات المالية، المشاركة في صياغة القواعد الناشئة في مجالات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي، إلى جانب دعم بعض المؤسسات والترتيبات الموازية التي توفر مساحات إضافية للتأثير. ومن ثم، لا

يبدو المسار الذي تكشفه هذه المؤشرات مساراً نحو القطيعة مع النظام القائم، وإنما تطويره من الداخل، مع توسيع مساحات النفوذ والقواعد البديلة أو المكملة حيث تقتضي الظروف ذلك.

ويبقى مدى نجاح هذا التوجه مرتبطاً بقدرة الصين على تحويل مبادراتها من إطار تصوري ومبادئ سياسية عامة إلى إصلاحات وترتيبات مؤسسية وقانونية فعلية تحظى بقبول دولي واسع، وبمدى قدرة النظام الدولي على استيعاب التحولات الجارية في توزيع القوة. ومن ثم، تمثل مبادرة الحوكمة العالمية مؤشراً مهماً على انتقال الصين من مرحلة التكيف مع قواعد النظام الدولي إلى مرحلة المشاركة النشطة في تطويرها والتأثير في اتجاهاتها، مع بقاء مدى هذا التأثير وحدوده العملية موضوعاً مفتوحاً أمام الدراسات المستقبلية.

وعليه، فإن السؤال الذي تفتحه هذه النتيجة أمام الدراسات المستقبلية لا يتعلق فقط بما إذا كانت الصين تسعى إلى تغيير النظام الدولي، وإنما بمدى قدرتها على تحويل هذا التوجه من مستوى الطرح السياسي والمبادئ العامة إلى مستوى التغيير المؤسسي والقانوني الفعلي، ومدى إمكانية أن تسهم تدريجياً في إعادة توزيع سلطة صياغة القواعد الدولية، مع استمرار المؤسسات القائمة وتكيفها مع التحولات الجديدة.

بيان تضارب المصالح والتمويل

نموذج البيان

في حال عدم وجود تضارب مصالح

“يُصرِّح المؤلف/المؤلفون بعدم وجود أي تضارب مصالح يتعلق بنشر هذا البحث.”

نموذج البيان

في حال عدم وجود تمويل

“لم تحصل هذه الدراسة على أي دعم مالي أو منحة من أي جهة عامة، أو خاصة، أو غير ربحية.”

لائحة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. شريف سيف الدين حسين خليل، تطور مفهوم الحوكمة وأثره في إعادة تشكيل التوازن الاستراتيجي في النظام الدولي، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 27، العدد الثاني، نيسان 2026:

https://jsst.journals.ekb.eg/article_484588_ab2e5ab432077b3ae77a35c85ac7d97c.pdf (accessed 21-9-2026)

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Alex Wang, "La réémergence de la Chine : un miracle dans l'histoire humaine," Revue de géopolitique, 6 mai 2026.
2. A. F. K. Organski, World Politics, Alfred A. Knopf, New York, Volume 53, Issue 2, 1958.
3. D. C. S. Mayal, "China's Global Governance Initiatives: Diplomacy-Intelligence Convergence," Observer Research Foundation, 13 April 2026.
4. Henry Tugendhat, "China's Global Initiatives Are Worth Taking Seriously," Foreign Policy, 30 October 2025. <https://foreignpolicy.com/2025/10/30/china-global-governance-initiative-bri/> (accessed 29-9-2026).
5. International Monetary Fund, World Economic Outlook, 24 October 2025. <https://statisticstimes.com/economy/projected-world-gdp-ranking.php> (accessed 28-11-2025).
6. Miles Kahler, "Global Governance in the Twenty-First Century: Sustain, Reform, Transform," Carnegie Endowment for International Peace, 11 June 2026. <https://carnegieendowment.org/research/2026/06/global-governance-in-the-twenty-first-century-sustain-reform-transform> (accessed 21-9-2026).
7. Naveen Kumar Arora and Isha Mishra, "United Nations Sustainable Development Goals 2030 and Environmental Sustainability: Race Against Time," Environmental Sustainability, vol. 2, no. 4, 2019.
8. Ronald L. Tammen, Jacek Kugler, and Douglas Lemke, "Foundations of Power Transition Theory," in Oxford Academic, 26 October 2017. <https://academic.oup.com/edited-volume/62239/chapter/550775590> (accessed 15-9-2026).
9. Shubhra Ranjan Team, "Understanding Power Transition Theory: Why Rising Powers and Established States Clash?," Shubhra Ranjan, 10 February 2026.
10. The State Council Information Office of the People's Republic of China, More Just and Equitable

Global Governance: China's Principles, Proposals and Actions, June 2026. https://english.www.gov.cn/archive/whitepaper/202606/17/content_WS6a326192c6d00ca5f9a0bab7.html (accessed 17-9-2026).

11. Wang Yi, "Saisir en profondeur l'importance historique majeure de l'Initiative pour la gouvernance mondiale et forger une synergie forte en vue de construire une communauté d'avenir partagé pour l'humanité," Ministère des Affaires étrangères de la République populaire de Chine, 16 octobre 2025. https://www.mfa.gov.cn/fra/wjdt/bzhd/202511/t20251104_11746477.html (accessed 29-9-2026).